

The reality of terrorism and its repercussions on the Iraqi economy 2003- 2016

واقع الارهاب وانعكاساته على الاقتصاد العراقي للفترة 2003-2016

د. شيماء رشيد العابدي
جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد

المخلص

يعتبر الارهاب من اخطر الظواهر التي تعاني منها المجتمعات الانسانية وان خطرها يؤثر بشكل واضح على الافراد ويعرقل مسيرة التقدم والبناء وتطور البلدان تكنولوجيا كما حصل في العراق عندما قام الارهابيون بتفجير عدد من الوزارات والجسور والطرق وقتل عدد كبير من افراد المجتمع والهدف الاساسي من هذه الاعمال الارهابية هو تدمير الاقتصاد حيث تقوم الدولة بصرف مبالغ كبيرة على حرب الارهاب وهذا هدر للموارد المادية والبشرية التي كان من الممكن استغلالها لتطوير اقتصاد البلد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ونظرا لتعدد أشكال وممارسات الإرهاب فإنه لا يوجد مفهوم محدد وواضح له فأشكال الإرهاب كثيرة ودوافعه متعددة، ونتيجة العمليات الارهابية يزداد الفساد المالي والإداري للكثير من الوزارات منها المالية والتجارية وكذلك تحويل اموال من البلد الى الخارج و مثل هذه الاعمال تؤثر على الاقتصاد الوطني وتؤدي الى تراجع ادائه لذلك اصبح من الضروري على الباحثين أن يبينوا جهودهم من اجل توضيح خطورة هذه الظاهرة والقضاء عليها .

Summary

Terrorism is considered as one of the most dangerous issues in human societies. Its danger is clearly affecting individuals. It impedes the process of progress, construction and development of countries technologically, this is clear in a way when terrorists blew up number of offices, bridges and ways. These acts of terrorism are the destruction of the economy, where the state spends large amounts on the war of terrorism and this waste of material and human resources that could be exploited to develop the economy of the country and maintain economic stability. and in consideration of the variety of forms and practices of terrorism due to the terrorist operations, the financial and administrative corruption of many ministries as in the financial and commercial institutions, as well as the transfer of funds from the country abroad, are increasing. National economy and lead to the decline of its performance so it became necessary for researchers to make their efforts to clarify the seriousness of this phenomenon and eliminate it.

المقدمة

ان ظاهرة الإرهاب موجودة منذ أن وجدت البشرية والعلاقة بين الإرهاب والإنسان قديمة و له اشكال مختلفة عبر الزمان بفعل التطور الذي يحصل من زمن لآخر سواء في الوسائل أو الأساليب وحتى في الأهداف فقد ظهر العنف في أقدم الحضارات العالمية. اصبح الارهاب ظاهرة عالمية بعد أن كانت تمارس بحدود ضيقة كما ازدادت الأسباب والأهداف من ممارسة هذه الظاهرة التي تهدد حياة البشرية فمع تطور وسائل النقل والاتصالات وازدياد الابتكارات ونظرا لتعدد أشكال وممارسات الإرهاب فإنه لا يوجد مفهوم محدد وواضح له فأشكال الإرهاب كثيرة ودوافعه متعددة فمن هذه الدوافع هي (الدوافع النفسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والفردية) ومثلما تعددت أشكال الإرهاب وتعريفه فإن صورته متعددة أيضا، و تطورت اشكال الإرهاب فأصبحت هناك صور عديدة مثل اختطاف الطائرات واستخدام المتفجرات أدى إلى زيادة الخسائر البشرية والمادية ، فضلا عن ارتباط الإرهاب بالأنشطة الاقتصادية غير المشروعة مثل (غسيل الأموال والفساد الإداري وتجارة المخدرات) وأصبح الاستقرار الأمني شرط من شروط التنمية كما أصبح الأمن البشري من أهم متطلبات الحياة فبرزت الكثير من المنظمات الدولية على الصعيد العالمي والإقليمي لتوفير الأمن والاستقرار والقضاء على الإرهاب بجميع أشكاله وصوره اين ما وجد.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في خطورة ظاهرة الإرهاب وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج وأثار سلبية على جميع القطاعات الاقتصادية والتأثير على الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلد .

مشكلة البحث:

يعد الإرهاب من أهم معوقات التي تؤثر على تطور اقتصاد البلد بسبب الكلفة المادية والبشرية التي تُهدر والتي كان بالإمكان استغلالها لتطوير وتعزيز عملية التنمية الاقتصادية فضلاً عن التدهور الذي يصيب القطاعات الاقتصادية بشكل عام ويؤثر على أفراد المجتمع نتيجة عدم الاستقرار وعجز الدولة عن مواجهة وحل المشاكل من فقر وتهجير وبطالة وانعدام الأمن بشكل خاص .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن ظاهرة الإرهاب ذو تأثيرات سلبية على مسارات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

هدف البحث

يهدف البحث الى بيان مفهوم الإرهاب وأسبابه وخطورته على الاقتصاد وعلى المجتمع و ما يتركه من اثار سيئة على الاقتصاد والمجتمع والبيئة والبشر والتي تهز أركان الامن الانساني مما يتطلب اختيار الحلول المعززة للأمن والملاعنف.

منهجية البحث

للوصول الى هدف البحث تم تقسيمه الى ثلاث مباحث تضمن المبحث الاول الاطار المفاهيمي والتاريخي للإرهاب والمبحث الثاني تضمن دور المنظمات الاقليمية والدولية في مكافحة الارهاب اما المبحث الثالث تضمن واقع الارهاب في العراق.

الحدود المكانية والزمانية للبحث

الحدود المكانية للبحث (العراق) ، الحدود الزمانية للفترة (2003-2016)

المبحث الاول : مفهوم ظاهرة الارهاب

اولا : الاطار المفاهيمي والتاريخي للإرهاب

ان ظاهرة الارهاب وليدة البيئة والظروف التاريخية والسياسية وأن هذا الموضوع ليس له محتوى قانوني محدد ومفهوم الإرهاب من المسائل المختلف عليها لعدم توحيد آراء المفكرين والعلماء والأفراد حول مفهوم واحد لظاهرة الإرهاب بعد ان أصبحت كلمة الإرهاب تطلق على كل اعمال العنف التي يمكن وصفها بالإرهاب .

وقد جرى استخدام مصطلح الارهاب في اواخر القرن الثامن عشر فقد تغير مفهوم المصطلح من وقت الى آخر فبينما كان يقصد به في البداية تلك الأعمال والسياسات الحكومية التي تهدف الى نشر الرعب بين المواطنين من أجل اخضاعهم لرغبات الحكومة اصبح يستخدم الآن لوصف الأعمال التي يقوم بها الأفراد أو مجموعات تتسم بالعنف وخلق جو من عدم الأمن لتحقيق هدف سياسي[1] .

وفي كثير من الاحيان اصبح الإرهاب يستخدم بمقاييس شخصية ، فالكل يدعي انه يحارب الإرهاب وينسبه للغير وهو محتضن له ، فالقابضون على السلطة يدعون أن المعارضة ترعى الإرهاب وتدعمه حينما تفقد السيطرة على الأمن والاستقرار وبالمقابل تدعي المعارضة ان القابضين على السلطة يمارسون الإرهاب تحت غطاء رسمي حكومي حينما تستخدم الأخيرة اجراءات امنية لحفظ الأمن وهو منظر اصبح معتاداً ومشاهداً في كثير من بلدان العالم [2] ولخطورة ظاهرة الإرهاب دفع الكثير من الدول إلى إقامة المؤتمرات والندوات لتحديد مفهومه وعناصره فقد عرفت منظمة الأمم المتحدة الإرهاب (بأنه يهدف إلى التسبب في الموت أو أذى جسدي خطير لمدينين أو غير مقاتلين بهدف ترويع مجموعة سكانية أو إرغام الحكومة على القيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام بأي فعل[3]) .

وقد عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب سنة (1998) بأنه(كل فعل من افعال العنف أو التهديد به ايأ كانت بواعثه وأغراضه ، يقع تنفيذاً لمشروع اجرامي فردي أو جماعي ويهدف القاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر وإلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك الخاصة والعامة أو احتلالها او السيطرة عليها أو تعريض احد الموارد الوطنية للخطر[4]).

وقد عرفت وزارة الخارجية الأميركية الإرهاب بأنه العنف ذو دوافع سياسية المرتكب ضد أهداف غير محاربة جماعات شبه قومية أو عملاء سريون ، المقصود منه عادة هو التأثير على السكان [5] .
مما سبق يمكن صياغة تعريف للإرهاب (هو فعل سياسي أساسا والمقصود به إلحاق أضرار بالغة بالمدنيين وخلق مناخ من الخوف لغرض الوصول الى اهداف سياسية أو إيديولوجية فالإرهاب وهو أكثر من مجرد عمل إجرامي).

ثانيا : اسباب الارهاب

ان الاسباب لا تعرف كلها فهناك بعض العمليات الإرهابية التي لا نستطيع الوصول إلى دوافعها وأن هناك دوافع كثيرة ومتنوعة لتساعد أعمال العنف والعمليات الإرهابية منها اقتصادية واجتماعية وتاريخية وأخرى نفسية وأيدولوجية ويمكن توضيح اهمها:

1. اسباب سياسية

تعتبر من أهم أسباب التي تؤدي الى تنامي ظاهرة الارهاب وتقسّم هذه الأسباب بدورها على نوعين داخلية وخارجية وربما كانت الأسباب الخارجية هي وليدة الأسباب الداخلية فالاضطهاد دائماً يدفع الأفراد والطوائف التي لا تستطيع التعبير عن آرائها إلى العنف كسبيل للثأر لنفسها والنيل من عدوها [6]

فالتغيرات التي تحصل في سلوك مختلف فئات المجتمع بالنسبة لبعضهم البعض أو بالنسبة للسلطة تؤثر على نشوب الاضطرابات والصراعات الداخلية وحتى الحروب الأهلية فالسلطة هي هدف كل فئة تسعى الوصول إليها والاحتفاظ فيها فالسلطة تصبح إذا محور صراع الطبقات في الدولة كل طرف يسعى إلى ضرب الآخر وإخضاعه فالفرق الحاكم يعمل على الاحتفاظ بالمكاسب والامتيازات الذي يجنيها من وراء وجوده بالسلطة بينما يحاول الطرف الآخر تحدي الطرف الحاكم وإجباره على التنازل والتخلي عن مكاسبه وامتيازاته فالإرهاب السياسي للفرق الحاكم سواء كان من الأكثرية أو الأقلية يضر بالعلاقات الاجتماعية ويثير الفرقة بين افراد المجتمع [7] .

أما على الصعيد الدولي فلا بد من التمييز بين الدور الذي مارسته الدول الكبرى في تنمية ظاهرة الإرهاب والدفع بها لتكون المشهد الأبرز في مسرح الأحداث وبين الدور الذي لعبته التنظيمات الدولية في ذلك .

فمع انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأت بوادر الثنائية القطبية تظهر كبديل للتعددية القطبية حيث تقاسمت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق الهيمنة على العالم وتراجع الدور الفرنسي والبريطاني ، ومع ظهور الثنائية القطبية بدأ الإرهاب يبرز أكثر من ذي قبل حيث بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يتقاسمان الهيمنة والتحكم في مصير الدول والشعوب الأمر الذي دفع كل قطب إلى التغاضي عن تجاوزات الآخرين رغبة في موقف مماثل في المستقبل.

2. اسباب اقتصادية

إن تردي الأوضاع الاقتصادية والأحوال المعيشية وما ينتج عنها من سوء توزيع الدخل والثروة والتفاوت الطبقي وتقلبات الأسعار والفقر والكساد يؤدي إلى تولد الشعور باليأس والإحباط لدى الأفراد الذين هم تحت تأثير هذه المشاكل ،فيما ينمي روح الحقد على المجتمع وكيانه فيجد البعض منهم نتيجة تلك الظروف نفسه مسيراً إلى الانتقام من المجتمع وممارسته تعبيراً عن رفضهم واحتجاجهم على الأوضاع المأساوية التي يعيشون فيها [8]

أن الإرهاب على الصعيد الداخلي يمارس عندما تعمل الفئة الحاكمة لصالح الطبقات المميزة أو لصالح الفئة التي تستند إليها السلطة سواء أكانت هذه الفئة من الأقلية أو الأكثرية فالسلطة الحاكمة تضع في الوظائف الرئيسية الأشخاص الذين هم من لونها السياسي والاجتماعي وتمنحهم سلطة القرار فتستعمل البيروقراطية هذه على منح الامتيازات والتسهيلات الاقتصادية لمؤيديها وتحرم الفئات الأخرى وخصوصاً المعارضة من موارد الدولة مما يسهم في الخلل الاقتصادي والاجتماعي بين أفراد الشعب ويخلق الشعور لدى الفئة المحرومة بتحيز الفئة الحاكمة وبالكرهية للطبقة المميزة والثرية [9] .

3. اسباب اجتماعية

ان العامل الاجتماعي نال اهتماما كبيرا من قبل الباحثين ومدى علاقته بظاهرة الارهاب فيرجع الإرهاب في نظرهم إلى عدم الاكتراث بالقيم الاجتماعية ،أو من المتمسكين بالتقاليد تتميز بالتخلف والقصور في مجارة العصر وبذلك يفقد الحس الاجتماعي المناعة فيكون عرضة للهزات الاجتماعية العنيفة التي قد تدفع بعض فئاته إلى سلوك العنيف والإرهاب هذا فضلاً عن العزلة التي يعيشها بعض الشباب في مجتمعهم وافتقار إلى القدوة والمثل الأعلى بالنسبة لغالبيتهم وعدم الترابط والتناسق بين أساليب الضبط الاجتماعي بمفهومه الشامل سواء داخل الأسرة أو خارجها ،في المدرسة والجامعة ،أو كافة مؤسسات المجتمع الرسمية والشعبية [10] .

4. اسباب دينية

ان للعقيدة والمذهب تأثير على حياة الأفراد وإن كانت تختلف درجة هذا التأثير بين الأكثر التزاماً وأقل وهذا ما يفسر وقوع العديد من الخلافات والحروب ولاسيما الأهلية منها لأسباب دينية أو عقائدية. فضلاً عن السياسة الاستعمارية كانت وما زالت تركز على العامل الديني كوسيلة للنيل من الدول والشعوب والتمكن منها بعد ان فشلت في اختراقها من منافذ أخرى والدلائل على ذلك كثيرة فنشوب العديد من النزعات الدينية والمذهبية منذ تسعينات القرن العشرين والى يومنا هذا هو في اقله يتم عن طريق استخدام الدين [11] .

المبحث الثاني : دور المنظمات الاقليمية والدولية في مكافحة الارهاب

تُعد الاتفاقيات الإقليمية والدولية التدابير الأكثر فاعلية في مجال مكافحة الجرائم الدولية بصفة عامة وجرائم الإرهاب الدولي بصفة خاصة وقد عملت المنظمات الإقليمية الرئيسية نتيجة لما عانته من هذه الظاهرة والسعي لمكافحتها على عقد العديد من المؤتمرات الدولية كل ضمن إطار منطقتها والخروج بعدد من الاتفاقيات الخاصة بمسألة الإرهاب الدولي والتدابير الواجب اتخاذها لمكافحته.

لهذا سنتناول جهود جامعة الدول العربية والجهود والأوربية لمكافحة الإرهاب :

أولاً : جهود جامعة الدول العربية

رغم الاهتمام الكبير الذي أولته الجامعة العربية لموضوع ظاهرة الإرهاب إلا إن المعالجة لم تكن إلا بوقت متأخر قليلاً ، ولعل السبب قد يعود إلى اكتفاء الاتفاقيات المعقودة بين دول الجامعة العربية والخاصة بمكافحة الجريمة الدولية ، بمعالجة الإرهاب باعتباره جزءاً من الجريمة الدولية دون الإشارة إليه بشكل صريح [12] . وقد أصدرت الجامعة العربية عام 1998 قراراً تضمن قلق الجامعة من اتخاذ الإرهابيين بعض الدول منطلقاً لتدبير مؤامراتهم ونشر أفكارهم الهدامة مستفيدين من إقامتهم فيها وما تتيحه لهم هذه الدول من تسهيلات ودعم مادي إعلامي وقد أدان المجلس الإرهاب في جميع أشكاله وصوره وقد قرر ما يأتي [13] :

- 1- بينت الآثار السيئة لتواجد هؤلاء الإرهابيين في بعض الدول وتوظيفهم وما يمثلته نشاطهم من خطورة على الأمن القومي العربي .
- 2- دعت الدول المعنية إلى التوقف عن تقديم المساعدات للإرهابيين وإعادة النظر فيما تتيحه لهم من إمكانيات وما تقدمه لهم من تسهيلات لممارسة نشاطهم.
- 3- طلبت من الدول المعنية اتخاذ ما يلزم من إجراءات قانونية وإدارية لرصد تحركات الإرهابيين وتسليمهم للدول التابعين لها باعتبارهم مطلوبين للعدالة .
- 4- تكليف الأمين العام بمتابعة هذا الموضوع وتقديم تقرير بشأنه إلى المجلس في دورته القادمة ومما لاشك فيه أن تعاضم هذه الظاهرة ومخاطرها أدى إلى تنويع الجهود العربية بإبرام اتفاقية خاصة بمكافحة الظاهرة.

ثانياً : جهود الاتحاد الأوربي

تم توقيع الاتفاقية الأوربية لمنع وقوع الارهاب في سنة 1977 ، وقد تضمنت هذه الاتفاقية مقدمة تمهيدية وستة عشر بنداً وجاء في المقدمة "ان هدف الاتفاقية هو اتخاذ اجراءات فعالة تضمن عدم افلات مرتكبي الاعمال الارهابية من المحاكمة ، ومن ثم العقاب " ، وهو اجراء فعال ومؤثر [14] .

وضمن نطاق الاتفاقية المتعلقة بمكافحة الارهاب تشمل :

- عمليات الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقع عليها في لاهي 1970 .
- نطاق الاتفاقية المتعلقة بمكافحة الاعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة المدنية والموقع عليها في مونتريال 1971 .
- الجرائم الخطيرة التي تنطوي على مهاجمة حياة الافراد المحميين او على سلامتهم او حريتهم .
- الجرائم التي تشمل خطف واحتجاز الرهائن غير المشروع .
- الجرائم التي تشمل استعمال القنابل والمتفجرات والصواريخ و الاسلحة النارية او الرسائل الملوغومة و تعريض حياة الافراد للخطر .
- اية محاولة لارتكاب أي من الجرائم المشار اليها اعلاه ، او الاشتراك كمرافق للشخص الذي يرتكب او يحاول ارتكاب مثل هذه الجرائم .
- ووجهت حكومات الاتحاد الأوربي أكثر الموارد في الحرب ضد الإرهاب بعد هجمات 2001 في الولايات المتحدة ووضعوا مذكرة توقيف ، على مستوى الاتحاد الأوربي .

ثالثاً : جهود الامم المتحدة لمكافحة الإرهاب

إن التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب له مظاهر متعددة منها قوانين وإجراءات تسليم مرتكبي الجريمة في حالة هروبه إلى دولة أخرى أو تسلّم شركائه الذين يقيمون في إقليم الدولة أو دول أخرى ووضع الأسس والضوابط التي يسمح بمقتضاها تسليم مرتكبي الجرائم الإرهابية لمحاكمتهم وعقد الاتفاقيات الدولية الثنائية أو الجماعية التي تجعل التسليم متاحاً أمام الدول التي تطلب التسليم ومشروعاً من الناحية القانونية من جانب الدول التي يكون موجود فيها مرتكب الجريمة [15].

إن التوقيع على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتصديق عليها وتطبيقها تطبيقاً كاملاً وفعالاً من الضمانات الأساسية لقيام الدول بواجباتها الأساسية في هذا المجال. وتجدر الإشارة إلى أن جميع دول المنطقة قد انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المواد المخدرة والمؤثرات العقلية على النحو الذي أدى إلى صياغة اتفاقية دولية لتجريم الإرهاب والعقاب عليه ، في ظل عصبة الأمم ، وعرضت للتوقيع في جنيف سنة 1937 وأن العقود الأخيرة من القرن الماضي قد عرفت إقرار عدد من الاتفاقيات الدولية المهمة في مجال مكافحة الإرهاب بلغت ثلاث عشرة وثيقة دولية عالمية هي على التوالي [16] : -

- اتفاقية طوكيو لسنة 1963 الخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات.
- اتفاقية لاهاي لسنة 1970 بشأن اختطاف الطائرات.
- اتفاقية مونتريال لسنة 1971 الخاصة بمكافحة أعمال التخريب على متن الطائرات.
- اتفاقية روما لسنة 1988 لمكافحة أنشطة الإرهاب على متن السفن.
- بروتوكول روما لسنة 1988 بشأن الجرف القاري.
- اتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1980 بشأن الحماية الفعلية للمواد النووية.
- اتفاقية تمييز المتفجرات البلاستيكية لسنة 1991
- الاتفاقية الدولية لسنة 1998 لمكافحة التفجيرات الإرهابية.
- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب لسنة 1999
- الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لسنة 2005.

وقد أدركت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهمية التوصل إلى صياغة اتفاقية شاملة وقامت بتشكيل لجنة خاصة في (1996) لبحثها بأعداد اتفاقية دولية شاملة بشأن الإرهاب واتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

وقد نجحت هذه اللجنة الخاصة في التفاوض وصياغة اتفاقيتين هما:

1. الاتفاقية الدولية لقمع التفجيرات الإرهابية التي أقرتها الجمعية العامة

2. الاتفاقية الدولية لقمع وتمويل الإرهاب التي أقرتها الجمعية العامة في سنة (1999).

وقد قامت اللجنة بإعداد مشروع الاتفاقية الشاملة للإرهاب والتي ستكون بمثابة الإطار العام لجميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقمع الإرهاب ومنعه بحيث تمثل المعايير الدولية للتعامل مع الإرهاب والقضاء عليه [17].

المبحث الثالث : واقع الارهاب في العراق

إن الاستقرار الأمني والسياسي هما احد أهم المقومات الأساسية لتطور ونمو الاقتصاد بكافة قطاعاته ، فبدون الأمن لا توجد دولة قوية ذات استقرار اقتصادي ويعتبر الارهاب من اخطر الظواهر وان خطره يؤثر بشكل واضح على الافراد والمجتمعات بصورة عامة ومن آثاره السلبية زيادة الفقر والبطالة لأكثر الناس وبشكل خطر كبير على الاقتصاد الوطني فهو يعرقل مسيرة التقدم والبناء والتطور من الناحية التكنولوجية والبنية التحتية والإضرار والآثار التي حصلت في الاقتصاد العراقي كبيرة تمثل الكلف الاقتصادية التي ترتبت على وجود المنظمات الارهابية مثل تنظيم القاعدة الارهابي وما يدعى بتنظيم الدولة الاسلامية في بلاد الشام والعراق

(داعث) ادى ذلك الى صرف مبالغ طائلة بالتالي لا يمكن النهوض بالاقتصاد وتحقيق مستوى رفاهية لإفراد المجتمع

العراقي بوجود الجماعات الإرهابية ، وسنتناول اهم المؤشرات الاقتصادية :-

أولاً : انخفاض عوائد النفط

إن وجود المنظمات الارهابية دفع الى الابقاء على سقف الانتاج النفطي بحدود 3 مليون برميل مع وجود الشركات العالمية للنفط ، فالإحداث الأمنية والاضطرابات السياسية انعكست على جميع الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية منذ سنة 2003 واستمرت الأوضاع بالتدهور وظهرت منظمات ارهابية مثل القاعدة وداعش التي ازداد تأثيرها على ارض الواقع خلال السنوات (2014 ، 2015 و 2016) اثرت على القطاع النفطي العراقي، اذ توقفت عملية إنتاج النفط في المناطق التي تشهد عمليات عسكرية، وتراجع عمل الشركات العالمية في عموم مناطق العراق بسبب المواجهات العسكرية وتقلص الإنتاج ما دون 2,9 مليون

برميل يوميا خلال السنوات (2014 - 2015 و 2016) بسبب سيطرة المجاميع الإرهابية على منابع وحقول النفط وخاصة في محافظة نينوى وكل ذلك انعكس سلبا على الناتج المحلي للنفط في العراق وقيام المجاميع الإرهابية بعمليات تهريب النفط [18].

ثانياً : زيادة معدلات الفقر والبطالة

ان الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تفاعلت مع الأحداث الإرهابية والمشاكل السياسية وكان لها تأثير مباشر على امن وأمان الافراد من خلال النزاع الطائفي السياسي، والحرب على الإرهاب وتواجد القوات الأجنبية خلفت أعداداً كبيرة من اليئام والأرامل والمعاقين والنازحين والمهجرين ويهدف خلق تحديات أمام عملية البناء الديمقراطي وعرقله ممارسة حقوق الإنسان فقد سعت المجاميع الإرهابية إلى تفويض سيادة القانون والمؤسسات من خلال زرع الفوضى وانعدام الأمان لدى المواطنين وتدمير البنى التحتية للبلاد واستهداف الكفاءات العلمية والتجمعات الدينية والاجتماعية والسياسية بكافة أشكالها [19].

وعلى الرغم من التحسن الأمني بعد سنة (2007) فإن الظروف لا تزال في غاية الصعوبة مع أن هناك جهوداً حثيثة لإعادة البناء والإصلاح فهي لم تؤد حتى الآن إلى تحسن اقتصادي شامل لصالح السكان فالأخطار مستمرة والبيئة المادية والاقتصادية المتقلبة تجعل كثيراً من الأسر مهددة بانعدام الأمن والفقر على حد سواء حيث يعاني نسبة كبيرة من السكان من حالة البطالة وانعدام الدخل سبب الظروف الأمنية غير المستقرة في أكثر المدن العراقية وتزايد حالات الاغتيالات والقتل العشوائي نتيجة الأعمال الإرهابية كل هذه العوامل أدت إلى انهيار الكثير من الأسر التي باتت فاقدة للدخل والسكن ولجأت الدولة في المرحلة الحالية إلى إنشاء شبكة الحماية الاجتماعية حيث أخذت الدولة على عاتقها تحقيق الاستقرار الاجتماعي في أسرع وقت ممكن وفي الوقت نفسه لا بد لها من إنشاء آليات مؤسسية وتنظيمية وإدارية تتح إصلاحاً "اقتصادية يحقق نمواً" على المدى الطويل وبهذا الصدد من الممكن تصميم سياسة الحماية الاجتماعية تصميماً جيداً يمكن أن تقوم بدور مهم في المساعدة حتى بلوغ تلك الأهداف [20].

ان العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش أدت إلى وقف النشاطات الاقتصادية وهذا أدى إلى زيادة نسب البطالة وتوقف رواتب الموظفين يضاف إلى ذلك عمليات ارتفاع في معدلات التضخم حيث وصل إلى (2,6%) سنة 2015 بعد ان كان (9,1%) سنة 2013 ، وارتفاع نسبة الفقر من (19% - 30%) في سنة 2015 .

ثالثاً : انخفاض مؤشرات التنمية البشرية

ان تصاعد المواجهات العسكرية مع داعش أدى إلى تدهور كبير في مؤشرات التنمية البشرية في العراق والتي تشمل تندي مستوى التعليم بسبب حالات التهجير والنزوح وترك الدراسة وتوقف عن بناء المدارس فضلاً عن تدمير الجامعات والمعاهد مما اثر على الواقع التعليمي عموماً واتجهت الوزارة إلى عمليات النقل والاستضافة في ظل معالجات اثمرت على جودة التعليم بشكل كبير، مثلاً نجد الأمية قد عادت من جديد فضلاً عن الخطر الذي يتعرض له الأكاديميون، وتجاوز الحال إلى ملاحقة المدرسين والمعلمين في المدارس الابتدائية بل حتى الموظفين الإداريين العاملين في دوائر وزارة التربية وقد تم تفجير وزارة التربية العراقية سنة 2006 يضاف لذلك ما يعانيه أبناء المهجرين قسراً من عدم توفير التعليم في المناطق المهجرتين إليها داخل العراق وكذلك الحال بالنسبة إلى اللاجئين في الدول الأخرى بعدما أصبحت أجور الدراسة تفوق إمكانات العوائل [21]. وبالمرقابل نجد الواقع الصحي متردي جداً فضلاً عن حالة التدمير للمستشفيات والمراكز الطبية والقطاع الصحي يمثل واحداً من أبرز القطاعات في تقديم الخدمات الاجتماعية هو الآخر الذي تضرر من جراء الإرهاب فممنذ سنة (2003) تزداد واقع الخدمات الصحية المقدمة في مراكز الرعاية الصحية الأولية بسبب انعدام الأمن وحالة الفوضى التي تسود بعض المناطق مما أدى إلى انقطاع الموظفين عن الالتحاق بأماكن عملهم خاصة الطبيبات والمرضات وتولد أوضاع العنف واختلافات كبيرة في نوعية تقديم الخدمات ولا يمكن التقليل من صعوبة الأحداث والتحديات التي يواجهها النظام الصحي حالياً حتى إذا تحسنت الأوضاع الأمنية فإنه من الصعوبة معرفة حجم التدهور الذي أصاب النظام الصحي بعد حجم التخريب الذي تعرض له هذا القطاع بعد سنة (2003) وتعرض عملية إعادة الأعمار والعنف المستمر الذي أدى إلى المعاناة في جميع المستشفيات العامة حيث أشار تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أن المستشفيات بالعراق تعاني من كثرة أعداد المرضى وخاصة ضحايا حوادث العنف والتفجيرات وقلة الأدوية والتجهيزات والانقطاع المتكرر للكهرباء وحسب التقديرات فإن ثلثي المصابين الذين يدخلون المستشفيات بسبب حوادث العنف يتوفون بسبب عدم توفر الكادر الطبي المتخصص بعدما أصبحت المستشفيات تعاني من النقص الحاد في الموارد البشرية والمادية وأن حوالي (35%) من الأطباء الاستشاريين والاختصاصيين والمرضات قد غادروا احد اكبر المستشفيات التعليمية في بغداد خلال المدة (2005-2011) بسبب تعرضها إلى اعتداءات متكررة واختطاف الأطباء [22] وازدادت هذه النسبة إلى (45%) خلال المدة 2012-2015 نتيجة الأوضاع الامنية والحرب المستمرة [23]

رابعاً : الفساد الاداري والمالي

يظهر الفساد المالي والاداري وتتسع بشكل خاص في ظل الارهاب والحروب وتدهور الحالة الاقتصادية والمعيشية نتيجة الصراعات التي تحصل في المجتمعات. ويتسبب الفساد بخسائر اقتصادية كبيرة في المجتمعات المعنية إلى جانب التأثيرات السلبية الاجتماعية والسياسية.

وتظهر آثار الفساد الإداري بشكل عام على مؤشرات التنمية وعلى قدرة الاقتصاد التنافسية مما يعرقل التقدم الاقتصادي كما يستنفذ الثروة الوطنية ويثير شعوراً بعدم المساواة بين الأفراد، والكثير من دول العالم بمختلف مراحلها السياسية والتنموية تعاني من انتشار هذه الظاهرة وفيما يتعلق بالعراق فقد ارتفع مؤشر الفساد الإداري والمالي فيه بشكل خاص بعد عام 2003، وصلت إلى أعلى مستوياتها في فترة إدارة سلطة الائتلاف الموقته، حيث اختفت مليارات الدولارات في صفقات وهمية وخاصة فيما يتعلق بعقود الاعمار من خلال فئات معينة وشركات الحماية، إذ كانت تحصل على هامش ربح كبير ومضمون مضاف إليه قيمة التكلفة بمساعدة القوات الأمريكية إلا أن الأمر ازداد سوءاً في مرحلة الحكومات المتعاقب، فقد كشفت التقارير عن اهدار مبلغ (2.3) مليار دولار من قبل إحدى الوزارات الامنية العراقية على عقود تسليح وتجهيز معدات عسكرية فيما اهدر مبلغاً يقدر بـ (7) مليار دولار على عقود إعادة الاعمار من قبل وزارة أخرى [24]، مما دفع منظمة الشفافية العالمية لتصنيف العراق ضمن المراتب ما قبل الاخيرة في سلم الدول المتورطة بقضايا الفساد لعام (2008)، حيث احتل العراق المرتبة (178) من اصل (180) دولة على المستوى العالمي، كما قدرت هيئة النزاهة خلال السنين (2008-2012) الاموال المهدورة جراء عمليات الفساد الإداري في الوزارات العراقية بحدود (7.5 مليار دولار)، سجلت وزارة الدفاع أكبر نسبة هدر مقارنة بالوزارات الأخرى بلغت (53.35%) أي تقدر تقريباً بـ (4 مليار دولار) وتليها وزارة الكهرباء ومن ثم النفط وتليها بقية الوزارات والمؤسسات قضائياً في الفساد [25] هذا جاء نتيجة الارهاب والحواضن الموجودة له في العراق.

خامساً : انخفاض حجم الاستثمار

توقفت مشاريع الاستثمار في العراق وخاصة المناطق التي تشهد عمليات عسكرية وايقاف تنفيذ المشاريع في قطاعات الاسكان والبنى التحتية وتوقف القطاع الخاص وكذلك القطاع الحكومي قد ترك ذلك أثراً سلبياً على الاقتصاد العراقي يضاف الى ذلك العجز الكبير بالموازنة العامة للدولة مما أدى الى تقلص الانفاق الحكومي وبشكل اثر على الانفاق الاستثماري بل ان الموازنة لم تستطع ان تغطي المتطلبات الاستثمارية والتي توقفت بشكل تام وتم اللجوء الى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من اجل الاقتراض وبالتالي ارتفع إجمالي الدين العام إلى من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 من (56% - 70%) في سنة 2016 وزيادة الإنفاق الإنساني والعسكري من شأنه أن يبقي العجز المالي الإجمالي بنسبة 12% من الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة العجز في الحساب الجاري إلى (11%) من الناتج المحلي الإجمالي .

ان تحقيق طفرات تنموية وتحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن انجازها والوصول إلى اقتصاد متطور الا عن طريق الاستثمار الخاص بما فيه الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث سيزود العملية التنموية برؤوس الاموال اللازمة والتكنولوجيا المتطورة و اساليب الادارة الحديثة [26] ودخول الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي ضرورية للنهوض بالاقتصاد العراقي ولكن ضمن شروط محددة وبما يخدم الاقتصاد وهذه الخطوات كان يجب ان تقوم بها الدولة خلال السنوات السابقة لمواجهة حالات الطوارئ التي منها الحروب والكوارث وانخفاض اسعار النفط وحسب احصاءات صندوق النقد الدولي انخفض معدل نمو الاقتصاد العراقي اذا اظهر معدل نمو سالب بلغ (-1,2) بسبب انخفاض اسعار النفط عالمياً .

الاستنتاجات

1. لا يوجد تعريف محدد لمفهوم ظاهرة الارهاب لتعدد اشكاله واختلاف دوافعه من زمن لا اخر حيث تطورت صور الإرهاب بعدما اصبح ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والبلدان النامية.
2. هناك علاقة تبادلية بين ظاهرة الإرهاب و الأنشطة غير مشروعة مثل غسل الاموال وتجارة المخدرات والفساد المالي والإداري الأمر الذي أدى بكثير من المنظمات الدولية لمراقبة هذه الظواهر والقضاء عليها.
3. الإرهاب من الظواهر التي تنشأ في ظل تفاعل عوامل نفسية واجتماعية وظروف سياسية واقتصادية وثقافية معينة بشكل أو بآخر تؤدي بالافراد الى الانتماء للحركات الارهابية.
4. الارهاب يؤدي الى خسائر بشرية ومادية تجعل افراد المجتمع يعانون من الفقر والبطالة والتهجير وخسارة ممتلكاتهم ودخلهم.
5. تراجع مستوى الاستثمار في العراق نتيجة تردي الاوضاع الامنية وفقدان الامن والأمان.
6. الإرهاب دمر البنى التحتية والقطاعات الاقتصادية في العراق مثل النقل والكهرباء والقطاعات الاقتصادية مثل النفط والزراعة والصناعة.

التوصيات

1. تفعيل دور شبكات الضمان الاجتماعي والقضاء على أسباب التندي الاقتصادي والاجتماعي وتهيئة فرص العمل لتحسين أوضاع الفقراء والمحتاجين لضمان عدم انتسابهم للجماعات الارهابية.
2. تشريع قانون خاص واعتماد تدابير لمكافحة الإرهاب بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين وهذه التدابير يجب أن تكون كافية ومعقولة وغير تمييزية وفعالة بما يحقق الامن والأمان.
3. تعزيز الاجراءات الامنية وملاحقة الانشطة الغير مشروعة بهدف القضاء على تمويل الارهاب من خلال محاربة الفساد وغسيل الاموال و مراقبة أنشطة المصارف.
4. المشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية المتعلقة بدراسة الإرهاب وأسبابه وآثاره وانعكاساته المختلفة للوصول إلى أفضل السبل لمواجهته .
5. العمل على حماية البنى التحتية وإصلاح الاضرار التي لحقت بها نتيجة العمليات الارهابية .
6. تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على تحقيق الاستقرار الامني لجذب الاستثمارات الاجنبية .
7. الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي ضرورية للنهوض بالاقتصاد العراقي ولكن ضمن شروط محددة وبما يخدم الاقتصاد.

المصادر

- 1- موسى جميل دويك ، دراسة الجرائم الإرهابية الاسرائيلية ،المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني خلال انتفاضة الاقصى ،منشأة المعارف بالإسكندرية ، مصر ، 2003 ، ص 4
- 2 - علي يوسف شكري ، الإرهاب الدولي ، الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر والتوزيع ،عمان الأردن ، 2008، ص 21
- 3-Toby Archer, International Terrorism and Finland , The Finnish Institute of International Affairs, Finland , 2004,p4
4. علاء الدين راشد، المشكلة في تعريف الإرهاب ،الطبعة الأولى ،دار النهضة ، 2006، ص39
- 5- Lizardo Omar, Defining and the Terrorism : A global actor centered Approach, Research Journal of World-systems, volume xiv, Number 2, 2008 , p 93
- 6 - إسماعيل غزال، الإرهاب والقانون الدولي، الطبعة الأولى ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت 1990، ص 21
- 7 - سعد صالح الجبوري ، الجرائم الارهابية في القانون الجنائي دراسة مقارنة في الاحكام الموضوعية ، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب ،طرابلس ، 2010 ص50
- 8- د.إسماعيل غزال ، الإرهاب والقانون الدولي، الطبعة الأولى ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت 1990 ص 22
- 9- رشيد صبحي جاسم محمد ، الارهاب والقانون الدولي ،رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية القانون،جامعة بغداد ، 2003، ص 34
- 10- علي يوسف شكري ،مصدر سبق ذكره ،ص49
- 12- نعمة علي حسين مشكلة الارهاب الدولي دراسته قانونية ، الدار العربي للطباعة ، بغداد ، 1984 ، ص 69.
- 13-رشيد صبحي جاسم محمد ،مصدر سبق ذكره ،ص208
14. Daniel Keohane , The EU and counter-terrorism , Centre for European Reform, London, 2005,p17
- 15- طارق عبد العزيز حمدي ،المسئولية الدولية الجنائية والمدنية عن جرائم الإرهاب الدولي ،دار الكتب القانونية ،مصر 2008 ،ص337
- 16- د.صلاح الدين عامر، وسائل الوقاية وإجراءات التعاون في مكافحة الجريمة المنظمة والعبارة للحدود، ورقة مقدمة الى الندوة الإقليمية عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية ، مصر ، 2007، ص9
17. نعمة علي حسين ، مشكلة الإرهاب الدولي دراسة قانونية الدار العربية للطباعة بغداد 1984، ص 83-84.
- 18-جمهورية العراق ،وزارة حقوق الإنسان ، اثر الإرهاب على حقوق الإنسان لعام 2010 ،التقرير السنوي لوزارة حقوق الإنسان ،قسم ضحايا الإرهاب ، 2010، ص1

19. سلام إبراهيم عطوف كبة، السياسة البيئية الوطنية قاعدة التنمية البشرية المستدامة ،مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية،العراق ،2009، ص 4
- 20 - وزارة التخطيط العراقية وبرنامج الأمم المتحدة الألماني (UNDP) ، خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق ، ط 1 ، بغداد ، 2015
21. د . فراس الجبوري، حالة العراق من كونها مصدر للتهديدات في المنطقة إلى دولة مهددة ،المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية وحدة دراسات الأمن الإقليمي، مؤتمر حول تحديات الأمن الإقليمي ومستقبل الاستقرار في الشرق الأوسط”حالة العراق والخليج العربي 2008، ص35 .
- 22-جمهورية العراق وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008 ، ،بيت الحكمة ،العراق 2009،
- 23وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الاحصائية للمدة (2015/2012)
- 24محمد عبد صالح حسن ، العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي في العراق فترة ما بعد 2003 ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (27)، 2010م، ص ص 1-65.
25. هيئة النزاهة العامة ، دائرة العلاقات العامة ، نشرة دورية ، العدد (2) ، 2013 .
- 26 محمد علي زيني ، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل ، ، ص 465 .